

الفصل التاسع

أحكام انتقالية

مادة ٦١ - تظل البطاقات الشخصية الصادرة في الإقليم المصري والهويات الشخصية وهويات الأسرة الصادرة في الإقليم السوري سارية إلى أن يتم استبدالها طبقاً للإجراءات وفي المواعيد التي يحددها وزير الداخلية في كل إقليم بقرار منه .

مادة ٦٢ - على كل رب أسرة عند تطبيق هذا القانون في الإقليم المصري أن يتقدم إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته أو الذي يرغب قيده فيه بيانات الأحوال المدنية الخاصة بأفراد أسرته خلال الميعاد وطبقاً للإجراءات التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

مادة ٦٣ - تستمر اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه في نظر طلبات تغيير البيانات الخاصة بالاسم أو اللقب والمعرضة عليها عند العمل بهذا القانون إلى أن تنتهي منها .

ويقوم أمين السجل المدني المختص بإجراء التغيير في سجلاته بعد الاطلاع على قرار وزير الصحة في كل إقليم المبين في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه .

الفصل العاشر

أحكام ختامية

مادة ٦٤ - يلغى القانونان رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ و٣٧٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليهما، كما يلغى ما يخالف أحكام هذا القانون من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

ويستمر العمل بالقرارات المنفذة للقوانين الملغاة إلى أن تصدر القرارات المنفذة لهذا القانون

مادة ٦٥ - يصدر باللائحة التنفيذية قرار من وزير الداخلية .

ويصدر وزير الداخلية في كل إقليم القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٦٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في إقليمى الجمهورية بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يوليو سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٠

في شأن إعفاء اسطوانات الموسيقى العالمية من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى اللائحة الجمركية الصادرة بالأمر العالى المؤرخ ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع تعريفات جديدة للرسوم الجمركية ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ بفرض رسم قيمي على جميع البضائع الواردة والمراسيم والقرارات المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٩ بفرض رسم قيمي إضافي على بعض أصناف الواردات والمراسيم والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم استيراد ؛

وعلى القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٩ باستمرار العمل بالتعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج المعمول بها في الإقليم المصري حتى ٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعفى اسطوانات الموسيقى ذات المستوى الثقافي التي يصدر بتعديدها قرار من وزير الثقافة والإرشاد القومي والواردة إلى الإقليم المصري، من رسم الوارد والرسم القيمي والقيمي الإضافي ورسوم الاستهلاك ورسوم الاستيراد والرسم الاحصائي والرسوم البلدية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم المصري ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يوليو سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر